

## هل يوجد تغيير يمكن أن نؤمن به؟ العالم الإسلامي وأميركا ووعده أوباما

نافتيج ديبلون، مدير مبادرة شباب الشرق الأوسط  
لورانس تشاندي، باحث مشارك، مركز ولفنسون للتنمية  
جيفري جيرتز، باحث مشارك، مركز ولفنسون للتنمية

1 حزيران/يونيو 2009

في الرابع من حزيران/يونيو 2009، سيلقي الرئيس أوباما خطابه المرتقب الموجه إلى العالم الإسلامي في القاهرة، ويمثل هذا الخطاب معلماً هاماً في توسيع الرئيس لمساعيئه لرأب الصدع الذي أصبح سمة بين العلاقات الولايات المتحدة والمسلمين وأيضاً من أجل إعادة تحديد السياسة الخارجية للولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية.

وللوصول إلى العالم الإسلامي، سوف يتعرض الرئيس أوباما بشيءٍ من الثبات لبعض من أهم المشاكل والشكاوى، ومنها الصراع العربي الإسرائيلي والحاجة إلى تعزيز الاحترام والتفاهم بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. فالرئيس سيحدد مساهمات وإنجازات الحضارة الإسلامية والاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتقدم السياسي في العديد من البلدان الإسلامية. وإذ يؤكد من جديد على تفاني الولايات والتزامها بالقانون والسياسة الخارجية بصورة أكثر مبدئية، سوف يلقي الرئيس الضوء على النجاحات المجازية المبكرة لإدارته مثل الالتزام الوثيق بإغلاق خليج جوانتانامو.

إلا أن أساس العلاقات بين الولايات المتحدة والمسلمين ما زال يشوبها بعض القصور، فعلى الرغم من تحديات تفشي الفقر والأمية، إلا أنه وفي الوقت الراهن تعتبر المساعدات العسكرية والنفط هي أقوى الروابط بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي؛ حيث لا تزال الأدوات التي يمكن أن تحسن من حياة الناس العاديين، كالتجارة والاستثمار والتنمية مفقودة إلى حد كبير في العلاقات بين الولايات المتحدة والمسلمين؛ وهذا يعد أساساً ضعيفاً لا يمكن إقامة علاقة منفعلة متبادلة واسعة النطاق عليه؛ الأمر الذي كان الرئيس أوباما يطمح إليه.

### ما هو العالم الإسلامي؟

بما أن السياسة الأمريكية حيال العالم الإسلامي تعتبر محورية، تصبح أولى الخطوات المهمة هي محاولة فهم ماهية هذه البلدان وكيفية تفاعل الولايات المتحدة معها في الماضي القريب. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: من هو العالم الإسلامي؟ إن هذا السؤال يصعب الإجابة عليه أكثر مما قد يتصوره المرء، فلا يوجد تعريف محدد له، كما أن أية محاولة للرد عليه ستكون عرضة للنقد بشأن من تشملهم أو لا تشملهم هذه الإجابة. والأمور قد تزداد تعقيداً لأن مصطلح "العالم الإسلامي" كثيراً ما يُفهم على أنه يعني منطقة الشرق الأوسط، مع أن ربع مسلمي فقط يعيش في هذه المنطقة.

إن أحد التعريفات البسيطة للعالم الإسلامي هو عضوية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهي جمعية تخص الدول ذات الأغلبية المسلمة والتي تعرف نفسها بأنها "الصوت الجماعي للعالم الإسلامي". ويضم أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي تكتلاً متنوعاً موزعاً على أربع قارات و57 بلداً. وبرغم أن هذا التعريف لا يشمل العالم الإسلامي والأقليات المسلمة التي تعيش في بلدان أخرى - وبخاصة نحو 150 مليون مسلم ممن يعيشون في الهند - ويشمل غير المسلمين من السكان في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إلا أنه يوفر وسيلة واضحة لاستكشاف خصائص العالم الإسلامي وسياسة الولايات المتحدة الحديثة تجاه العالم الإسلامي على أساس حكومي.



المصدر: مركز ولفنسون للتنمية في مؤسسة بروكينجز

### الدول الإسلامية: على هامش الاقتصاد العالمي

استناداً إلى تعريف منظمة المؤتمر الإسلامي، تشمل السبع والخمسون بلداً التي تمثل العالم الإسلامي على 1.5 مليار شخص، أي نحو ربع سكان العالم. ولكن مجموع الناتج المحلي الإجمالي باقتصادياتها يقدر بنحو 6.6 تريليون دولاراً فقط - أي أقل قليلاً من نصف الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة وعُشر الاقتصاد العالمي، فمعظم اقتصاد هذه البلدان يعد ضعيفاً للغاية: حيث تم تصنيف 25 بلداً من أصل 57 على أنها من البلدان المنخفضة الدخل حسب ما أعلنه تقرير البنك الدولي، وتوجد 18 دولة مصنفة على أنها بلدان ذات دخل أقل من المتوسط، و14 دولة فقط تُصنف على أنها ذات دخل أعلى من المتوسط أو ذات دخل مرتفع، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مجموع السبع والخمسين بلداً بمبلغ 4.900 دولاراً - أي أقل قليلاً من نصف الدخل المتوسط العالمي البالغ 10.400 دولاراً للفرد. ولكن هذا يخفي وراءه التنوع الكبير في الدخل على الصعيد القطري، والتي تتراوح بين 485 دولاراً في غينيا بيساو، وهي واحدة من أفقر البلدان، إلى 85.000 دولاراً في قطر، وهي واحدة من أغنى دول العالم.

ونظراً للثقل الاقتصادي المتواضع للعديد من البلدان في العالم الإسلامي، فإن مستويات المعيشة تعتبر منخفضة عموماً، كما أن هناك كثير من المصاعب التي تواجه الأسر داخل هذه البلدان، حيث يعيش واحد من كل أربعة أشخاص في البلدان الإسلامية - أي ما يقدر بنحو 394.5 مليون نسمة - في فقر مدقع بنحو 1.25 دولاراً في اليوم، وذلك في إطار المرجعية الدولية. علاوةً على أن ما لا يقل عن 293.9 مليون شخصاً من سن 15 عاماً إلى ما فوق يعتبروا من الأميين، وهذا تقدير متحفظ بالنظر إلى أنه لا توجد بيانات متاحة بالنسبة لبعض البلدان الأقل نمواً مثل أفغانستان والصومال، كما أن معدلات التعليم بين النساء تعد منخفضة بشكل كبير، فمعدلات التعليم بين الإناث في المتوسط لا تمثل سوى ما يعادلها من نسبة تعليم ثلاثة أرباع الذكور، فالعالم الإسلامي يعد معزولاً نسبياً عن الاقتصاد العالمي، ففي التصنيف الذي تم على أساس 158 بلداً استناداً إلى مقاييس التكامل والانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تُصنف 22 بلداً إسلامياً من أسوأ 50 دولة على مستوى العالم. وعلى العكس من ذلك، لا توجد سوى 5 دول فقط تعتبر من أفضل 50 دولة في العالم. وبالرغم من هذا، فإن بلدان العالم الإسلامي في السنوات الأخيرة باتت تتمتع بنمو اقتصادي قوي نسبياً، حيث بلغ متوسط النمو في بعض البلدان نسبة 5.6% منذ بداية هذا العقد، على الرغم من أن هذا التوسع في بعض البلدان قد بات متباطئاً بشكل جزئي بسبب أزمة الاقتصاد العالمي.

وبالنظر إلى مفهوم التكتل، يمكن القول بأن العالم الإسلامي مازال يافعاً: فمن مجموع 1.5 مليار نسمة، تقع أعمار غالبيتهم - أي 835.7 مليون نسمة - تحت سن الرابعة والعشرين. ويعتقد بعض المعلقين أن الرئيس أوباما سيلقي خطابه في القاهرة إلى الشباب،

### العالم الإسلامي وأمريكا: خمس حقائق

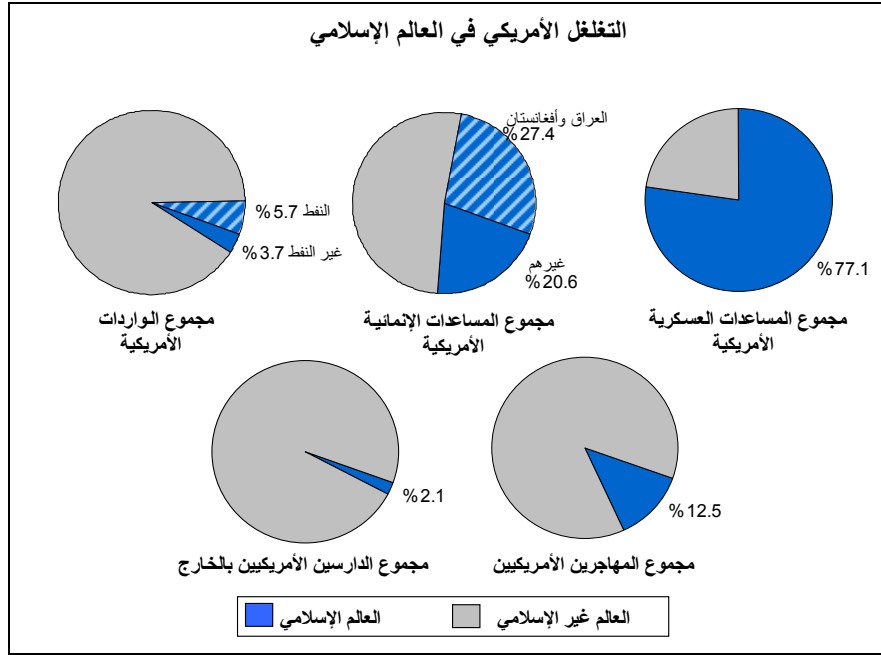
1. **قاعدة السكان الكبيرة والشابة.** تحتوي بلدان العالم الإسلامي على ما يقرب من 1.5 مليار شخص، أي ربع سكان العالم. وتقع أعمار غالبيتهم - أي 835.7 مليون نسمة - دون سن الرابعة والعشرين.
2. **واحد من كل أربعة أشخاص يعيشون في فقر مدقع.** يبلغ اقتصاديات العالم الإسلامي من مجموع الناتج المحلي الإجمالي نحو 6.6 تريليون دولارًا فقط - أي أقل من نصف حجم اقتصاد الولايات المتحدة وعُشر الاقتصاد العالمي. ويوجد نحو 394.5 مليون نسمة يعيشون على أقل من 1.25 دولارًا في اليوم.
3. **مساعدات عسكرية أمريكية أكبر من مساعدات التنمية.** 77% من المساعدات العسكرية الأمريكية تتجه إلى العالم الإسلامي: في عام 2007 بلغت هذه المساعدات العسكرية ما مقداره 10.0 بليون دولارًا. تلقت العراق وأفغانستان 57% من المساعدات التنموية الأمريكية الموجهة إلى العالم الإسلامي.
4. **العلاقات التجارية المتخلفة فيما بين الولايات المتحدة والمسلمين.** في عام 2007 كان 9.4% هي مجموع واردات الولايات المتحدة من العالم الإسلامي، وشكل النفط 61.1% من هذه الواردات: بنسبة 4.4% من الواردات غير النفطية من العالم الإسلامي.
5. **ضعف العلاقات الشخصية مع الولايات المتحدة.** في عام 2007، ومن مجموع 242 ألف أمريكيًا من الذين قاموا بالدراسة في الخارج، اختار 2.1% فقط الدراسة في البلدان الإسلامية - أي أقل من نصف عدد الذين درسوا في أستراليا. ومن مجموع 9.8 مليون من المهاجرين الشرعيين الذين حصلوا على الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة على مدى السنوات العشر الماضية، بلغ نصيب الدول الإسلامية منهم 12.5% فقط.

وتقع الكثير من النقاط الساخنة المتعلقة بالأمن في العالم داخل حدود العالم الإسلامي، حيث أن كل دولتين من مجموع ثلاث دول إسلامية تعج حاليًا في صراع أو في مواجهة تهديد أو نزاع كبير، في مقابل دولة واحدة فقط من كل أربع دول غير مسلمة. وتعد كل من أفغانستان وباكستان والعراق والصومال من أبرز البلدان التي تواجه حالة من عدم الاستقرار والصراعات داخل العالم. في حين أن العالم الإسلامي يضم أيضًا عددًا من البلدان الأقل شهرةً والتي تعد محفوفة بالمخاطر الجيوستراتيجية. وعلى سبيل المثال، تواجه تشاد واحدة أو اثنتين من المحاولات الانقلابية كل عام، وهو معدل أعلى من أي بلد آخر، كما أنها دخلت حلبة الصراع في دارفور وقامت باشتباكات مع الجماعات المتمردة في السودان المجاور. كما نالت غينيا بيساو الشهرة المربية بكونها أول دولة أفريقية تعمل في مجال المخدرات، فهي تعد بمثابة قناة لتهرب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا. وتشير بعض التقديرات إلى أن اليمن وهي أفقر بلد في الشرق الأوسط، ستصبح ملاذًا آمنًا للإرهاب، على غرار الوضع في أفغانستان.

### العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي: الأسلحة والنفط

بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للعالم الإسلامي، هل قامت الولايات المتحدة بشكلٍ فعال بالتغلغل في هذه الدول لمساعدتها على تعزيز التنمية وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها؟ إن تحليل المساعدة الأجنبية، والعلاقات التجارية والثقافية تكشف عن عجز وتشوهات كبيرة.

تقدم الولايات المتحدة للدول الإسلامية مزيدًا من المساعدات العسكرية بصورة أكبر من المساعدة الإنمائية، فأكثر من 75% من المساعدات العسكرية الأمريكية تمضي قدمًا داخل حدود العالم الإسلامي. حيث أنه في عام 2007، قدمت الولايات المتحدة 9.1 مليار دولارًا من المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية إلى 57 بلدًا من العالم الإسلامي، أو بمعنى آخر ما يساوي 48% من إجمالي المساعدات الخارجية للولايات المتحدة بين الجانبين. وفي حين يبدو هذا رائعًا من حيث الظاهر، باستثناء العراق وأفغانستان - واللذان يحصلان معًا على 57% من المساعدات الأمريكية إلى العالم الإسلامي - تحصل بقية الخمس والخمسين دولة على 3.9 مليار دولارًا فقط. وعلى العكس من ذلك، وفي عام 2007، منحت الولايات المتحدة 10.0 مليار دولارًا من المساعدات العسكرية إلى العالم الإسلامي، بما فيها 4.1 مليار دولارًا إلى العراق و3.6 مليار دولارًا لأفغانستان و1.3 مليار دولارًا لمصر و312 مليون دولارًا لباكستان؛ في حين أن الحصة الرئيسية من هذه المساعدات العسكرية للدول غير المسلمين تتلقاها إسرائيل. (وحتى هذه المبالغ الكبيرة لا تعكس النطاق الكامل للتغلغل العسكري الأمريكي في العالم الإسلامي؛ فقد أنفقت الولايات المتحدة ما مجموعه 864 مليار دولارًا في العراق وأفغانستان والحرب على الإرهاب منذ عام 2001) وهذه المستويات العالية من المساعدات العسكرية لها ما يبررها. وفقًا لكلام أنصار هذا الدعم - فيما يتعلق بالتحديات الأمنية التي تواجه العديد من هذه البلدان. ومع ذلك كانت النتيجة هي السماح للمساعدات العسكرية أن تصبح محور سياسة الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي.



ليس لدى الولايات المتحدة سوى علاقات تجارية صغيرة مع الدول الإسلامية، ففي عام 2007، قامت الولايات المتحدة باستيراد سلعًا بمبلغ 190.0 مليار دولار من البلدان الخمس والسبعين الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أو بمعنى آخر 9.4% من مجموع واردات الولايات المتحدة؛ وشكلت الواردات النفطية 61.1% من مجموع هذه الواردات، و4.4% فقط من الواردات غير النفطية (أي بمبلغ 73.9 مليار دولارًا) تأتي من العالم الإسلامي. أما فيما يتعلق بالصادرات، فقد بلغت الصادرات الأميركية ما قيمته 75.2 مليار دولارًا فقط للدول العربية والإسلامية في عام 2007، أو بمعنى آخر 6.5% من مجموع الصادرات. ومن حيث إجمالي المخزون الأميركي من الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، تحظى دول العالم الإسلامي بما قيمته 2.7% فقط. وعلى مدى العقد الماضي قامت الولايات المتحدة بوضع مختلف سياسات التجارة لتعزيز هذه العلاقات التجارية عن طريق توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة مع البحرين والأردن والمغرب وسلطنة عمان؛ وأيضًا عن طريق إطلاق المفاوضات مع ماليزيا واقتراح اتفاقية واسعة النطاق للتجارة الحرة فيما بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط مع إتاحة أفضل الطرق للوصول إلى الأسواق الأمريكية في إطار قانون النمو والفرص الأفريقية في 18 دولة من الدول الإسلامية. ولكن هذه السياسات لم تترجم إلى تدفقات تجارية ذات واقع موضوعي، والواضح أن هناك حاجة إلى عمل المزيد إذا كانت العلاقات الاقتصادية في نهاية المطاف ستضطلع بدور هام في علاقات الولايات المتحدة والعالم الإسلامي.

ولكن هل ستقوم الولايات المتحدة بعمل أفضل للترابط ثقافيًا مع العالم الإسلامي على أساس شخصي؟ بالكاد يمكن حدوث ذلك؛ ففي عام 2007، ومن مجموع 242 ألف أميركي من الذين يقوموا بالدراسة في الخارج، اختار 2.1% فقط الدراسة في البلدان الإسلامية - أي أقل من نصف عدد الطلاب الذين درسوا في أستراليا وحدها؛ وبلغت نسبة طلاب الدول الإسلامية الذين يقومون بالدراسة في الولايات المتحدة العام الماضي 12.3%.

ومن مجموع 9.8 مليونًا من المهاجرين الشرعيين الذين حصلوا على الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة على مدى السنوات العشر الماضية، بلغ نصيب الدول الإسلامية منهم 12.5% فقط. والواقع أن من أكبر 20 بلدًا من بلدان المنشأ فيما يتعلق بالمهاجرين للولايات المتحدة تقع دولة واحدة فقط في العالم الإسلامي (وهي باكستان، حيث تحتل المكانة السابعة عشر).

ويرجع الفضل إلى فيلق السلام الذي يبلي بلاءً حسنًا في التعامل مع العالم الإسلامي في المساعدة على تعزيز فهم أفضل للأميركيين من جانب هؤلاء الشعوب وتعزيز فهم أفضل للشعوب الأخرى من ناحية الأميركيين. ويوجد حاليًا 2.379 من متطوعي فرق السلام يعملون في العالم الإسلامي، منهم 30.2% من القوة العالمية. ولكن متطوعي فرق السلام اليوم لا نجدهم إلا في 21 دولة فقط من مجموع 57، في حين أنهم في الماضي كانوا متواجدين في 42 دولة.

## العلاقات التي تربط الجيل الجديد

في وقت سابق من هذا العام، تعهد الرئيس أوباما بإرساء قاعدة علاقة الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي بناءً على "مشاركة أوسع تقوم على المصلحة المتبادلة والاحترام المتبادل"، وهذا هو أحد الأهداف الهامة، والتي تتغلغل في صميم مشكلة اليوم. وفي الواقع، نظرًا لمحدودية وضيق نموذج التعامل الأمريكي السابق، فإن العزلة الحالية بين الولايات المتحدة والدول الإسلامية ليس أمرًا يثير الدهشة. ولكن سيظهر جيل جديد من العمر في العالم الإسلامي، موسعًا هذه العلاقة خارج الأطر الساذجة التي سبق تحقيقها في مفهوم "الحرب على الإرهاب" لتشمل التنمية الاقتصادية بحيث يمكن أن تنعم العلاقات التجارية والتبادل الثقافي بالاستقرار والازدهار في المستقبل، فرغبة الولايات المتحدة في مساعدة المسلمين في العالم على تلبية مختلف التحديات والتطلعات الاقتصادية ستطلب تحقيق تحسن فعلي في مستويات التغلغل هذه.

ديانا جرينوالد ساهمت في هذا التعليق.

## المصادر

الأمم المتحدة، قاعدة بيانات التوقعات السكانية؛ صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية في العالم؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ كوف، مؤشر العولمة؛ مجموعة الأزمات الدولية، كرايزس ووتش؛ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قاعدة بيانات تطوير المعونة المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، القروض والمنح المقدمة من الولايات المتحدة لدول ما وراء البحار (جرين بوك)؛ هيئة الأبحاث في الكونغرس الأميركي، تكلفة الحرب على العراق وأفغانستان وغيرها من عمليات الحرب العالمية على الإرهاب منذ 11 أيلول/سبتمبر؛ الأمم المتحدة، قاعدة بيانات كومتريد؛ المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي، الاستثمار المباشر في خارج الولايات المتحدة: ميزان المدفوعات وبيانات وضع الاستثمار المباشر؛ معهد التعليم الدولي، تقرير الأبواب المفتوحة عام 2008؛ الوزارة الأمريكية للأمن الداخلي، الإحصاءات السنوية للهجرة؛ موقع فيلق السلام، [www.peacecorps.gov](http://www.peacecorps.gov)

## مصادر البيانات من أجل الرسم البياني

الأمم المتحدة، قاعدة بيانات كومتريد؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قاعدة بيانات تطوير المعونة المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، القروض والمنح المقدمة من الولايات المتحدة لدول ما وراء البحار (جرين بوك)؛ معهد التعليم الدولي، تقرير الأبواب المفتوحة عام 2008؛ الوزارة الأمريكية للأمن الداخلي، الإحصاءات السنوية للهجرة.